



الحاكمة كاثيري هو كول

للنشر فوراً: 2023/3/22

الحاكمة هو كول توضّح بالتفصيل بيانات الجريمة على مستوى الولاية، وتسلط الضوء على الحاجة إلى استثمارات وإصلاحات للسلامة العامة في ميزانية السنة المالية 2024

يخصص اقتراح الميزانية 491.9 مليون دولار لمعالجة العنف المسلح، والحد من العودة إلى الإجرام، ودعم نظام العدالة الجنائية في التعافي من الوباء

انخفضت حوادث إطلاق النار مع الإصابات بنسبة 17 في المائة في مدينة نيويورك و15 في المائة في المجتمعات الـ20 التي أبلغت الولاية عن بيانات العنف المسلح في عام 2022 مقارنة بعام 2021

انخفضت جرائم القتل بنسبة 11 في المائة على مستوى الولاية، وازدادت الجرائم المبلغ عنها

اقتراح الإفراج بكفالة وفق المنطق السليم لاستبعاد أي لبس في القوانين المتعارضة ومحاسبة جنائي ومرتكبي العنف المتكرر

أعلنت الحاكمة كاثيري هو كول اليوم عن بيانات جديدة للجرائم على مستوى الولاية وسلطت الضوء على الحاجة إلى إضافة استثمارات وإصلاحات للسلامة العامة في ميزانيتها للسنة المالية 2024. في خطاب ألقته في مبنى الكابيتول، أوجزت الحاكمة استثمارها البالغ 491.9 مليون دولار في الاستراتيجيات التي أثبتت جدواها لمعالجة ومنع جرائم الأسلحة النارية والعنف، والحد من العودة إلى الإجرام، ومساعدة نظام العدالة الجنائية على الاستمرار في التعافي من اضطرابات حقبة الوباء. انخفضت حوادث إطلاق النار مع الإصابات بنسبة 17 في المائة في مدينة نيويورك و15 في المائة في المجتمعات الـ20 التي أبلغت عن بيانات عنف السلاح إلى الولاية عند مقارنة العام الماضي بعام 2021، واستمرت هذه الحوادث في الانخفاض في أوائل عام 2023. وانخفض عدد جرائم القتل المبلغ عنها بنسبة 11 في المائة على مستوى الولاية في العام الماضي، أي أن عدد القتلى كان أقل بـ94 شخصاً، وبينما زاد مؤشر الجريمة الإجمالي بنسبة 21 في المائة، فإن هذه الأرقام ليست قريبة من تلك التي شوهدت قبل ثلاثة عقود. كما قدمت الحاكمة هو كول حجة لاقتراحها المنطقي لإزالة المعيار "الأقل تقييداً" لقانون الإفراج بكفالة في الولاية، وهو أمر أساسي لاستعادة السلطة التقديرية القضائية ومحاسبة أولئك الذين يعودون باستمرار إلى ارتكاب جرائم عنيفة.

"يستحق سكان نيويورك نظاماً للعدالة الجنائية يعطي الأولوية لكل من السلامة والعدالة"، قالت الحاكمة هو كول. "إن حماية سكان نيويورك هي أولويتي الأولى، ولهذا السبب يتضمن اقتراح ميزانيتي استثمارات بمستوى قياسي واستراتيجيات مبرهنة لضمان قدرة حكومتي على القيام بذلك. نحن نعمل لساعات إضافية لمكافحة الجريمة في جميع أنحاء ولايتنا ونتحرك في الاتجاه الصحيح ولكننا لن نتوقف حتى يتمكن كل سكان نيويورك من العيش في أمان."

وسلطت الحاكمة هو كول الضوء على برنامجها الشامل للعدالة الجنائية، واتجاهات الجريمة الإضافية التي تبين التقدم المحرز حتى الآن، والتحسينات التي لا تزال بحاجة إلى متابعة لضمان فعالية النظام وكفاءته. استمرت حوادث إطلاق النار مع الإصابات في الانخفاض هذا العام، حيث عدد أقل من 55 شخصاً (-34 بالمائة) تم إطلاق النار عليهم في 20 من المجتمعات التي أبلغت الولاية عن بيانات عنف السلاح وتشارك في مبادرة ولاية نيويورك للقضاء على العنف المسلح (GIVE) وعدد أقل من 44 فرداً (-21 في المائة) أصيبوا بإطلاق نار في مدينة نيويورك، اعتباراً من 12 مارس/آذار 2023. ارتفع

المؤشر العام للجريمة بنسبة 21 في المائة: جرائم العنف (القتل والاغتصاب والسطو والاعتداء المشدد)، 10 في المائة، وجرائم الممتلكات (السطو والسرقه وسرقة السيارات)، 24 في المائة، خلال نفس الإطار الزمني.

لم تتراجع مقاييس نظام العدالة الجنائية الرئيسية إلى مستويات ما قبل الوباء في عام 2019، عندما شهدت ولاية نيويورك أدنى مستوى لها على الإطلاق في الجرائم المبلغ عنها بعد سبع سنوات متتالية من الانخفاض. زادت الاعتقالات على خلفية الجُنح والجنايات في عام 2022 لكنها لا تزال تسير دون الأرقام التي أبلغت عنها وكالات الشرطة من عام 2017 حتى عام 2019. في الوقت نفسه، فصلت محاكم الولاية في عدد أقل من القضايا العام الماضي: فقد تم الإبلاغ عن 118,378 قضية تم الفصل فيها عند مقارنة ذلك بالقضايا التي تم البت فيها سنويًا من عام 2017 حتى عام 2019.

قالت روسانا روسادو مفوضة قسم خدمات العدالة الجنائية بولاية نيويورك: "الإنصاف والعدالة ركيزتان أساسيتان من أركان نظام العدالة الجنائية وهما أمران حيويان لضمان عمله بشكل فعال لجميع سكان نيويورك. يجب أن يكون كل من يعتبر نيويورك موطنًا له قادرًا على الاطمئنان إلى أن النظام يتحسن باستمرار للحفاظ على سلامتنا. أنا ممتنة لدعم الحاكمة هوكول وشرائها في التزامنا بالعدالة الحقيقية والسلامة للجميع."

يضاعف اقتراح ميزانية الحاكمة هوكول البرامج التي أثبتت نجاحها، حيث استثمرت **337 مليون دولار**: أي بزيادة قدرها 110 ملايين دولار عن ميزانية السنة المالية 2023، والتي تضمنت أكبر استثمار في تمويل السلامة العامة منذ جيل. يتضمن اقتراح السنة المالية 2024 ما يلي:

- **84.1 مليون دولار** لبرامج تشغيل الشباب، منها **37 مليون دولار** لبرامج في الاختصاصات القضائية للقضاء على العنف الذي يتضمن استخدام السلاح (GIVE).
- **70 مليون دولار** للمجتمعات للاستجابة لعواقب العنف المسلح، منها **50 مليون دولار** مخصصة لاحتياجات رأس المال المجتمعي.
- **36.4 مليون دولار** لمبادرة ولاية نيويورك للقضاء على العنف المسلح (GIVE).
- **31.1 مليون دولار** للحد من الجريمة والعدالة للشباب وبرامج منع العصابات.
- **25.9 مليون دولار** لوحدة استقرار المجتمع التابعة لشرطة الولاية (CSUs)، مما يزيد عدد هذه الوحدات من 16 إلى 25.
- **25 مليون دولار** لبرنامج التوعية في الشوارع (SNUG).
- **18 مليون دولار** لشبكة مركز تحليل الجريمة المدعومة من الولاية، بما في ذلك إنشاء مركز جديد في مدينة نيويورك، ليصل عدد المراكز على مستوى الولاية إلى 11.

يتضمن مقترح الميزانية التنفيذية أيضًا تمويلًا كبيرًا لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية:

- **52 مليون دولار** لمساعدة تمويل النيابة العامة لجميع مكاتب النيابة العامة في المقاطعات البالغ عددها 62.
- **40 مليون دولار** لتمويل دعم تنفيذ إصلاح الاكتشاف.
- **31.4 مليون دولار** لبرامج بدائل الاحتجاز.
- **20 مليون دولار** لخدمات ما قبل المحاكمة.
- **11.5 مليون دولار** لفرقة عمل معنية بإعادة الإدماج في المقاطعة، والتي تساعد الأفراد على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم بعد قضاء عقوبات بالسجن.

تمول هذه الاستثمارات خطة شاملة تتناول جميع جوانب النظام عندما تُوضع جميعها في الحسبان. وأكدت الحاكمة هوكول على الحاجة إلى اقتراحها حول الإفراج بكفالة وفق المنطق السليم لإزالة أي لبس في القانون. سيستند ذلك إلى المراجعات

الأخرى التي تم إجراؤها على القانون منذ دخوله حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2020، والتي ركزت أيضًا على ضمان امتلاك القضاة لسلطة تقديرية تمكنهم من الإفراج بكفالة عن المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة واعتداءات متكررة.

من ناحية، يقيد القانون القضاة باتخاذ قرارات ما قيل المحاكمة فقط استنادًا إلى "أقل الوسائل تقييدًا" اللازمة لضمان عودة المدعى عليه إلى المحكمة. ومن ناحية أخرى، يوجه القانون أيضًا القضاة إلى النظر في مجموعة من العوامل الأخرى عند تحديد الكفالة. هذا يؤدي إلى توجيه أصابع الاتهام والارتباك عندما يرتكب المتهمون جرائم عنف إضافية. يعيد اقتراح الحاكم هوكول السلطة التقديرية للقاضي للنظر في العوامل المدرجة بالفعل في القانون واتخاذ القرار الفردي المناسب.

منذ توليها منصبها، اتخذت الحاكمة هوكول إجراءات لتعزيز قوانين منع العنف المسلح في ولاية نيويورك من خلال حظر سلاح الأشباح والمخازن ذات السعة الكبيرة والدروع الواقية من الرصاص؛ وتوسيع أهلية الكفالة في جرائم الأسلحة؛ ورفع سن شراء الأسلحة شبه الآلية إلى 21 سنة؛ وإطلاق قوة مهمات مشتركة بين الولايات بخصوص الأسلحة غير القانونية الأولى من نوعها في البلاد والتي اجتمعت مرة أخرى في منتصف مارس/آذار، من بين مبادرات أخرى.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418